

**Questions from the history of the Algerian Revolution through the writings of Maurice Faivre: the Muslim fighters of the Algerian war, exemplary.**

وحيد بوزيدي\*<sup>1</sup>

[w.bouzidi@univ-chlef.dz](mailto:w.bouzidi@univ-chlef.dz)

<sup>1</sup> جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر.

تاريخ النشر: 2022/05./01

تاريخ القبول: 2022/03/17

تاريخ الإرسال: 2021/10/09

**المخلص:** نحاول من خلال هذه المداخلة ووصف وتحليل ونقد لبعض قضايا الثورة الجزائرية من خلال كتابات أحد العسكريين الفرنسيين موريس فافر (Maurice Faivre) الذي عاش في الجزائر كضابط في جيش الاحتلال الفرنسي شارك وقائعها ومجرباتها عن قرب، وأقدم كغيره من الفرنسيين على تدوين العديد من القضايا المتعلقة بتاريخ الجيش الفرنسي في الجزائر، ونأتي هنا على دراسة نموذج من كتاباته بعنوان: (les Combattans Musulmans de la guerre d'Algérie) والذي تناول من خلاله المحاور التالية:

- تجنيد الجزائريين في مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي النظامية والاضافية.
- تعداد القوات الاضافية من الحركى وغيرهم.
- شهادات العديد من الفاعلين السياسيين والعسكريين في الجزائر.
- ملف الحركى ومخطط شال العسكري، مفاوضات ايفيان، ومصير الحركى والتي اعتبرها مأساة في حق من خدم فرنسا.

فهل ارتبط موريس فافر - وهو من مؤرخي الجيل الأول - بالطرح الرسمي الفرنسي لتاريخ الثورة الجزائرية؟ وكيف للباحث الجزائري أن يتعامل مع الطرح الفرنسي لتاريخ الثورة الجزائرية؟

**الكلمات المفتاحية (7كلمات):** الكتابة التاريخية، المدرسة التاريخية الفرنسية، الثورة الجزائرية، الجيش الفرنسي، الحركى، القوات الاضافية، مفاوضات ايفيان.

**Abstract :** Through this intervention, we try to describe, analyze and criticize some of the issues of the Algerian revolution through the writings of a French soldier Maurice Faivre, who lived in Algeria as an officer of the French occupation army who shared its facts and proceedings closely, and, like other French, wrote many issues related to the history of the French army in Algeria, and here we study a model of his writings entitled: (les Combattans Musulmans de la guerre d'Algérie) is a model. He addressed the following topics:

- Recruiting Algerians into various regular and additional French army formations.
- Counting the additional troops from the movement and others.
- Testimonies of many political and military actors in Algeria.
- The file of the harki and the military plan of Shal, the Evian negotiations, and the fate of the harki, which he considered a tragedy against those who served French.

Has Maurice Favre, a first-generation historian, been associated with the French official introduction to the history of the Algerian revolution? How can the Algerian researcher deal with the French proposal for the history of the Algerian revolution?

\* ووحيد بوزيدي



من خلال هذا الرصد الببليوغرافي نلاحظ أن موريس فافر له العديد من المؤلفات حول الثورة الجزائرية 1954-1962، وبالخصوص منها المرتبط بالجانب العسكري وهذا بحكم أن هذا الرجل ضابط في الجيش الفرنسي وهو ما مكّنه من الخوض في هذه القضايا.

## 2 - تطور العمل العسكري في الجزائر ورد فعل السلطات الفرنسية 1954-1956:

في البداية يتناول موريس فافر بعض انطلاقة الثورة الجزائرية ويرجعها إلى الاتجاه الاستقلالي انطلاقاً من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب الجزائري (PPA) ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، ويقول بأن: " هذه الأخيرة انبثقت عنها اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) والتي قررت التحضير للعمل الثوري على إثر انهزام فرنسا في الهند الصينية ومعركة ديان بيان فو" ، في حين استمر حزب فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) (UDMA) على نهج تكوين جمهورية جزائرية مرتبطة بالاتحاد الفرنسي، والتيار الآخر من حزب مصالي الحاج (ينظر التعليق رقم: 01) حمل اسم الحركة الوطنية الجزائرية. (faivre, 1995, p. 17)

وفي ذات السياق يشير إلى اللقاء الذي تم بين محمد بوضياف وأحمد بن بلة بجوناف بسويسرا أين تم التحضير لتكوين مجموعة 22 ثم تقسيم التراب الجزائري إلى خمس مناطق ثورية، ويذكرها كل باسمها وقائدها وهو هنا يقول أن هذا التحضير تم في شهر مارس من سنة 1954، وبتاريخ 10 أكتوبر 1954 تم التأسيس الفعلي لجبهة وجيش التحرير الوطني، وعلى الصعيد الخارجي كوّن بوضياف (ينظر التعليق رقم: 02) الوفد الخارجي من أحمد بن بلة، محمد خيضر (ينظر التعليق رقم: 03)، أيت أحمد، ويذكر هنا: " أستقر هذا الوفد بالقاهرة بمساندة من المصالح السرية لجمال عبد الناصر".

في ذات السياق يشير أن الانطلاقة كانت في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، وأسفرت عن 08 قتلى في الأوراس (في حين ذكرت مصادر جزائرية 06 ضحايا في الأوراس من أصل ثمانية في عموم الجزائر) وبيباقي شملت خسائر مادية بالخصوص في منطقة القبائل.

هذا وعرج موريس فافر على تعداد جيش التحرير الوطني بأقل من 1000 مقاتل في هذه البداية على النحو التالي: 350 في الأوراس، 450 بالقبائل، لتتوسع العمليات العسكرية في الأوراس خلال مارس 1955، وبقسطنطينة أوت 1955، وبالغرب الجزائري وباقي التراب الجزائري خلال سنة 1956، ويتوقف الكاتب عند نقطة مهمة ويقول: " أن قيادة جبهة التحرير لم يكن كل أعضائها من الطبقة الفلاحية والريفية كما أذاعوه في دعايتهم". (faivre, 1995, p. 18)

ويرى بأن ما جرى في 20 أوت 1955 مما عرف بهجمات الشمال القسنطيني كان نتيجة التأثير على السكان بمسمى الثورة المقدسة وعلى إثر ذلك التحق الشباب والفلاحون بزيغود يوسف، وأسفرت هذه العمليات عن مقتل: 70 أوروبي و50 مسلم (faivre, 1995, p. 18) في حين ذكرت جريدة البصائر في عددها لشهر سبتمبر 1955 ..... أن الحصيلة كانت أكبر في سكيكدة بـ 1200 ضحية وهنا يقول أن هذا العدد يشمل الجزائريين والأوروبيين معا ... ما ذكره موريس فافر يتوافق مع ما كتبه جورنون فرانسوا (jaurnan franca) بأن هجمات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني قد غيرت مجرى الأمور في الجزائر، وقد انساق - حسبه - وراءها الفلاحون والقرويون باسم الثورة المقدسة. (Franca, 2005, p. 08) ولكن موريس فافر هنا لم يقدم أي معلومات حول هجمات 20 أوت 1955، أي أنه ذكرها في معرض حديثه فقط عن التفوق الذي أحرزته الثورة الجزائرية خلال تلك المرحلة. كما تجنب الحديث عن الضغط الرهيب الذي تعرضت له منطقة الشمال القسنطيني بعد 20 أوت 1955، من تقتيل وعمليات اعتقال، هذه المعطيات ذكرها بيار فيدال ناكي في كتابه (Algérie 1956, livre blanc sur la répression) مع استعمال الطائرات والمروحيات، ويضيف بأن هذه المجازر في حق مناطق عديدة من قسنطينة وصل إلى مسامع الرأي العام الفرنسي، وتساءل عن غياب العدالة الفرنسية في الجزائر، وللتدليل على وحشية رد فعل جيش الاحتلال الفرنسي أورد قضية عائلة من منطقة عين عبيد بقسنطينة التي فقدت 06 من أفرادها بتاريخ 22 أوت 1955. (naquet, 2001, pp. 154-155) (ينظر التعليق رقم: 04)

هذه عينة فقط من الشهادات الفرنسية التي كتبت حول هذه المعطيات عن هجمات 20 أوت 1955 وإن كانت قد اختلفت في بعض المعطيات إلا أنها أجمعت على المبادرة العسكرية لقيادة الثورة في الشمال القسنطيني والتي كان لها

أثر إيجابي في بعث النشاط الثوري وفك الحصار على منطقة الأوراس، في حين اعتبرت الدوائر الفرنسية والدراسات التي سارت في فلكها تمردا وعصيانا وخطرا يهدد الأمن الفرنسي.

وعن رد فعل السلطات الفرنسية نتيجة توسع الثورة وانتشارها في عموم الجزائر يقول موريس فافر أنها كانت تهدف إلى حماية السكان وممتلكاتهم (ينظر التعليق رقم: 05)، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بتوفر تعداد عسكري كبير جدا وأشار هنا إلى نقص تعداد الجيش الفرنسي الذي قدره بـ 56 ألف عسكري نهاية سنة 1954، ليصل إلى 83 ألف شهر فيفري 1955، بتواجد فيالق المضليين في الهند الصينية، وتبعاً لهذا المجهود تم استدعاء 60 ألف عسكري، وتم تدعيم المجهود الحربي بتكوين الفرق الإدارية المتخصصة بداية من شهر نوفمبر 1954 وكانت بدايتها من الأوراس، لتأطير السكان المسلمين، وتعزز المجهود بانخراط الجزائريين إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي في مختلف الفرق العسكرية النظامية، بالإضافة (الحركي، المخزن، القومية، الدفاع الذاتي، الفرق المتنقلة للأمن). (faivre, 1995, p. 18)

وعن عمليات العسكرية ( التمشيط، التفتيش، المراقبة ...) في الأوراس يقر بأنها لم تأتي نتائج إيجابية بل كانت محدود في عمومها: نظرا لنقص التنظيم وهو عكس ما تم طرحه من طرف الجنرال بيجار والعقيد ديكورنو. (ينظر التعليق رقم: 06 ) وفي الجانب السياسي انتهج الحاكم العام **جاك سوستال** سياسة الإدماج مع احتفاظ الجزائر بخصوصياتها الدينية، والتعليمية والانتخابية، ورغم هذه الإجراءات العسكرية والسياسية إلا أن جبهة وجيش التحرير الوطني يشير الكاتب أنها فرضت سيطرتها على الميدان العسكري سجلت حضورها حتى على الصعيد الدبلوماسي في بانونغ وهيئة الأمم المتحدة التي سجلت القضية الجزائرية في شهر سبتمبر 1955.

هذا ويرى موريس فافر أن السلطات الفرنسية إنخرطت كلية وبكل مجهودها في الحرب في الجزائر منذ سنة 1956، باستصدار قانون السلطات الخاصة (ينظر التعليق رقم: 07) لأن حكومة غي مولي حسبه تريد إحلال الأمن واسترجاع الديمقراطية، وتكوين جزائر جديدة لها شخصيتها، ولتحقيق هذا المسعى تم استدعاء الاحتياطي المتوفر من العسكريين، وبداية بروز تشكيلات الحركي بهيكلها القانوني، ورفع مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى 27 شهر، وخلال شهر سبتمبر قارب تعداد الجيش 400 ألف وأصبح تعداد سلاح الجو يضم: 650 طائرة، 120 هيليكوبتر، وتم تزويد البحرية الفرنسية بالباخرات الناقلة للعتاد الحربي.

وفي الجهة المقابلة حققت الثورة الجزائرية إنجازات على الصعيد السياسي بانضمام الاتجاه الإصلاحية (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، وتيار الشيوعي، والتحاق عدد من الضباط الجزائريين بالصف الوطني، واحكام توجيهها للعمال الجزائريين، والتجار والنقابات، ونقل بعض مخرجات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: كأولوية السياسي على العسكري، ووضعت الهدف الأساسي هو الاستقلال عن طريق النهج العسكري أو النهج المسلح، وتأسيس المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وتقسيم التراب الجزائري إلى ولايات ومناطق ونواحي وأقسام، وبخصوص المواقف من المؤتمر يقول موريس فافر أنها رفضت من طرف أحمد بن بلة الذي طالب بعدم التخلي عن النهج الإسلامي الذي غيبه المؤتمر.

كما يرى أنه خلال سنتين 1954-1956 التحق الكثير من الجزائريين بصفوف الثورة وأصبح تعداد الجيش 7500 نظامي، 15570 إضافيين ويقول أنه نقل هذا عن محمد حربي، كما تجهزت الوحدات بسلاح حربي جيد، وعليه يرى موريس فافر أن جبهة وجيش التحرير الوطني قد فرضت سيطرتها في الواقع إلى غاية نهاية سنة 1957 على الصعيد العسكري والسياسي، والتنظيمي (الذي أرسى من خلاله قيادة الثورة الخلايا وتنظيم الاشتراكات... 200 فرنك على العمال والفلاحين، 20000 على التجار والحرفيين، وهو الأمر الذي سمح لها بشراء السلاح والعتاد من الدول العربية، وتكوين منطقة مستقلة بمدينة الجزائر بقيادة ياسف سعدي)، معابر السلاح من خلال الحدود الشرقية والغربية التي ازدادت أهميتها مع استقلال تونس والمغرب. (faivre, 1995, p. 19)

بداية من شهر جانفي حتى سبتمبر 1957 قاد الجنرال ماسو معركة الجزائر وأشار فافر إلى القضاء على التنظيم الثوري حينها، وعلى مستوى الحدود أغلقت الحدود الشرقية والغربية، وبالتالي تم خنق الداخل الجزائري من أي إمكانية للتزود بالسلاح والذخيرة.

وبخصوص جيش التحرير خلال سنة 1960 أصبح يضم 23000 مجاهد، 23 كتيبة، 05 سرايا ثقيلة، ولكن الاسلاك المكهربة حصدت الآلاف من الضحايا نكرها موريس فافر على النحو التالي: 4000 شهيد و600 معتقل

خلال أربعة أشهر، وازدادت متاعب الثورة في الداخل ضد تيار مصالي الحاج بمنطقة القبائل وضواحي العاصمة زيادة على مقاتلي جيش بلونيس (1957-1958)، بالإضافة إلى مؤامرة لابلويت التي أسفرت عن 15 ألف ضحية. (faivre, 1995, pp. 19-20)

كما يتحدث عن التقدم الذي أحرزه روبيير لاكوسط على الصعيد السياسي باقراره للقانون الإطار، الذي مس العديد من الجوانب التي تهم المطالب الجزائرية كالتعليم، والمؤسسات، وكلها محاور تساعد على ربط الجزائر بفرنسا. ص20. الملاحظ هنا بأن فافر يحاول رسم التفوق الفرنسي منذ نهاية 1957. (faivre, 1995, pp. 19-20)

### 03 - قضية تجنيد وتجنّد الجزائريين إلى جانب فرنسا:

في هذا الموضوع نجد موريس فافر يدرج عنوان: "من الانخراط إلى نهاية التعبئة": وخلالها يعرج على قضية تجنيد وتعبئة الجزائريين إلى جانب فرنسا، ويتحدث عن المجهود العسكري الفرنسي هنا على النحو التالي: استقرار ثلاث فيالق من الرماة الجزائريين، وفيلق من الصبايحية، 06 كتاب من فرق المهاريست، و عليه 21 ألف مسلم تحت خدمة فرنسا منهم: 1200 إطار ضابط وضابط صف، 9000 للخدمة العسكرية ليتدعم هذا الجهد سنة 1955 بالتكوين في تونس والمغرب، وحتى الارسال إلى فرنسا، وبنهاية 1955 ارتفع العدد إلى 37 ألف مسلم ضمن 31 كتيبة من الجيش النظامي، وهنا يقول أن جيش الاحتلال الفرنسي واجه صعوبات كبيرة في التجنيد في هذه البداية خاصة مع قرب استقلال تونس والمغرب، وعندها رفض التونسيون والمغاربة المشاركة في الحرب في الجزائر، كما التحق العديد منهم إلى جانب الثورة الجزائرية، وقدرهم ب 33 عنصر خلال جانفي فيفري 1956، وفي المقابل بقي من المغاربة: 9000، ومن التونسيين: 4000، ونفس التعداد من البلدين في فرنسا وألمانيا، وهذا ما اعتبره موريس فافر ارتباط أو ثقة أو وفاء من المحاربين التونسيين والمغاربة للجيش الفرنسي، كما تحدث عن استفحال ظاهرة فرار الجزائريين من فرق الرماة وسجل هنا عملية فرار بتاريخ: 08 مارس 1956 بمزرعة دوغول وعلى إثر ذلك تم تحويل الفيلق الثالث والثاني والعشرين إلى الميتروبول.. وربط هذه المتغيرات بتطور الحرب في الجزائر، وهنا عمدت السلطات الفرنسية إلى التقليل من مجنّدي الخدمة العسكرية في وحدات الرماة الجزائريين والرفع من المجندين الأوروبيين من 40 إلى 50 من المئة. وأشار إلى احصائيات مكاتب التجنيد التي سجلت تجنيد 8100 خلال سنة 1955، 13700 سنة 1956، وهنا أصبح 50 من المئة من المستدعين الجزائريين لا يستجيبون ويرفضون الاتحاق بالجيش، وهنا يذكر انخفاض تعدادهم من 17 ألف إلى 6000 بسبب سيطرة جبهة التحرير الوطني على الميدان وامتلاك المبادرة العسكرية والسياسية.

في مراسلة بتاريخ 23 ماي 1957 من الجنرال سالان يقول فيها يجب تحويل المجندين العسكريين المسلمين للخدمة الاجبارية للعمل خارج مناطق سكناهم، حتى نمنع حدوث أي تأثر أو اتصال بينهم وبين جبهة التحرير الوطني، وهنا يقول موريس فافر أن حضور المجنّد الجزائري في جيش الاحتلال الفرنسي كان الهدف منه هو اشراك الغالبية من الشباب الجزائري للقتال ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، وحتى تكون الفعالية أكثر طالبت العديد من القيادات العسكرية من السلطات استحداث مراكز تجميع المجندين الجزائريين أثناء انتقائهم للخدمة ويكون إلى جانبهم المجندون الفرنسيون حتى نضمن الاندماج، ووافق هذا الاجراء مراسلة بتاريخ: أوت 1957 تضع جملة من التعليمات التي تمنع أي ممارسة للتمييز بين العسكريين الفرنسيين والجزائريين. (faivre, 1995, pp. 21, 22, 23)

وفي موضوع إشراك المجندين الجزائريين في العمليات العسكرية ضد الثورة الجزائرية يشير موريس فافر إلى تقارير عسكرية من الجنرال سيلمان بقسنطينة تشير إلى المردود والاندماج الجيد لفرق الرماة الجزائريين في العمليات العسكرية (والتهدئة هو مصطلح انتجته الدوائر الفرنسية) في الأوراس نهاية 1954، في حين أشارت تقارير العقيد نواري أن العديد من المعطيات تغيرت خلال سنة 1955 والعديد من العسكريين الجزائريين تأثروا بدعاية جبهة التحرير الوطني، وحسبه فإن هذا التأثير كان نتيجة ضغط رهيب من جبهة وجيش التحرير على عائلات العسكريين المسلمين وتهديدهم بالقتل... وهو ما عبر عنه قائد الكتيبة الأولى من الفيلق السابع بباتنة، وذكر تقرير للجنرال سالان أواخر سنة 1957 أن المنخرطين الجزائريين متمسكون ببند العقد الذي يربطهم بالجيش الفرنسي ولكن يبدو أن غالبيتهم لن يجددوا عقودهم، وعبر قائد الكتيبة الثامنة للصبايحية أن العناصر المسلمة متأثرون ومتخوفون من مصير وأمن عائلاتهم، كما أشارت تقارير أخرى من قسنطينة أن الحالة النفسية لمجنّدي الخدمة العسكرية مستقرة، وبسطيف تخزف العديد من القادة العسكريين من الجانب النفسي للمسلمين وعلاقتهم بالعسكريين الفرنسيين، وفي نهاية الأمر يشير موريس فافر أن التقارير أجمعت أن الجانب النفسي للعسكريين المسلمين كان هشاً

وكانوا حساسين جدا وهذا تبعا للوضع العسكري في الجزائر، وعرفت مرحلة 1956-1957 صعوبة في تجنيد الجزائريين، لكن الوضع تحسن بعد ماي 1958 - أي بقدم الجنرال ديغول وتغيير العديد من المعطيات أيضا.

وعن توطين واستقرار فرق الرماة الجزائريين في الجزائر يشير موريس فافر أنه خلال سنة 1953 تم تجنيد فيلق من الرماة الجزائريين و11 كتيبة في الهند الصينية، وتم أسر ثلاث كتائب منهم خلال معركة ديان بيان فو وخضعوا لدعاية فتنامية، وخلال شهر نوفمبر 1954 استقر بالجزائر الفيلق الثالث للرماة الجزائريين : كتيبة باليلدة، وأخرى بوهران وأخرى بقسنطينة، وتم تدعيمها بأفاليق: 7، 21، 22، القادمة من الهند الصينية خلال سنة 1955، وكتائب المشاة من الفيلق: 3، 2، 1. والكتيبة 17 للرماة القادمة من تونس كما تم استحداث الكتيبة التاسعة للرماة الجزائريين، ونظرا للوضع العسكري في الجزائر شهدت هذه الفيلق عمليات كبيرة للفرار فتم على إثرها تحويل الفيلق الثالث إلى كورسيكا، والكتيبة 15 إلى موند، وتحويل الفيلق 22 إلى فاردان، وتم استحداث الكتيبة 29 للرماة بتيارت، وخلال سنة 1957 عادت الكتيبة 11 من كورسيكا، والكتيبة 15 من موند، والفيلق 22 من فاردان، وخلال سنة 1958 يبدو أنه تم تعيير التسمية من فيالق وكتائب الرماة الجزائريين إلى تسمية فيالق وكتائب الرماة. وخلال سنة 1960 تم استحداث الفيلق السادس للرماة بتلمسان، وتحويل الفيلق التاسع إلى الكتيبة 21، وتم توزيع العديد من الكتائب بقسنطينة، الجزائر، وهران.. وهو نفس الأمر الذي حدث مع وحدات الصباحية الجزائريين التي تم توزيعها على التراب الجزائري لتدعيم مجهود جيش الاحتلال الفرنسي. وهو نفس الأمر تحدث عنه في الصفحة 28 عن فرق المهاري الصحراويين. (faivre, 1995, p. 23)، 24، (28).

وبالتالي حاول موريس فافر إبراز وتوضيح إلى أي مدى تم إشراك والحدات العسكرية من المسلمين الجزائريين وتوظيفهم في جيش الاحتلال الفرنسي، ومن خلال هذا أراد القول بأن الجزائريين انخرطوا بقوة إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي.

كما تطرق موريس فافر إلى ضرورة إيجاد قوة إضافية إلى جانب الجيش الفرنسي تكون فيها الأغلبية للمسلمين، وهو ما أشارت إليه مراسلة من الحاكم ليونار إلى مدير الأمن الوطني بالجزائر العاصمة يوم 06 نوفمبر 1954، في وقت كان فيه عامل عمالة قسنطينة قد بدأ في تجنيد بعض الآلاف من الجزائريين في فرق القومية كما طرح هذا المشروع على وزير الداخلية فرانسوا متران، ووضع حيز التنفيذ منذ 12 جانفي 1955، وصوت عليه المجلس الجزائري بتاريخ 14 جوان 1955، وبدأ القيادة في استحداث التعداد المطلوب؛ منهم قداماء المحاربين الجزائريين، وشرعت أيضا في استحداث 34 فرقة متنقلة للحماية الريفية، وفرق المتنقلة للأمن...وهو ما يوضح السرعة في استحداث هذا التعداد لمواجهة خطر توسع الثورة وكذا فرق المخزن التي قارب تعدادها 16 ألف مع نهاية سنة 1957، والفرق الإدارية المتخصصة والتي تزامن استحداثها مع قدوم الجنرال بارلانج ووصل تعدادها إلى 606 فرقة، وأضيف إليها 14 ثم 20 فرقة حضرية خلال سنة 1957، هذا وضمن كل الشروط من راتب وضمن اجتماعي وعائلي لفرق المخزن والفرق المتنقلة للأمن. (faivre, 1995، صفحة 25، 27)

وبخصوص فرق الحركي فيقول فافر أن بدايتها الأولى كانت خلال شهر نوفمبر 1954، وربط انشائها بمقتل المعلم مونير في الأوراس والقايد صادق، وبناء على مقترحات عالم الاجتماع جون سارفي، فكانت البداية بتجميع 50 حركي مسلحين ببنادق صيد بالأوراس، وكذا فرق الدفاع الذاتي، لتمتد ذات الإجراءات إلى مناطق أخرى بتجنيد الباشاغا بوعلام ومئات الجزائريين تحت لوائه ببني بودوان بوارسنيس.

انطلاقا من هذه المعطيات نجد موريس فافر يركز اهتمامه على وضعية الحركي: وهنا يشير إلى وضعهم المادي؛ براتب يومي يقدر بـ 7،5، وأشار إلى أنهم تجنّدوا غالبا في المدن والمناطق التي تشهد هدوء أمنيا، شارك الحركي إلى جانب فرق أخرى في تمشيط مناطق من الظهرة والونشريس، وتم وضع الحركي تحت تصرف قيادة الجيش الفرنسي مباشرة (faivre, 1995, pp. 30-31)

كما نجد أن موريس فافر يستشهد ببعض ما ذكره محمد حربي، وهنا قدم حسبه عدد من الدلائل التي توجي بتجنيد العديد من الجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي عن قناعة تملؤها عاطفة الولاء وهذا للعديد من الاعتبارات - حسبه - منها:

- الضغط الذي تمارسه جبهة التحرير الوطني في عدد من المناطق الفقيرة من الجزائر.

- عدم ثقة الجزائريين في جبهة التحرير الوطني، نقص السلاح لدي جيش التحرير الوطني، وفاء الجزائريين الذين حاربوا سابقا إلى جانب الجيش الفرنسي للعلم الفرنسي.

- حماية عائلاتهم من جبهة التحرير الوطني.

لكنه هنا لم يذكر العديد من حالات الفرار التي سجلت في أوساط المجندين الجزائريين منذ اندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954 والاتحاق بصفوف الثورة عن قناعة أيضا بسبب فقدانهم الثقة في الجيش الفرنسي، وأملهم الكبير في جيش التحرير الوطني لتحقيق الاستقلال.

وأورد موريس فافر بعض الحجج في تقارير الجنرال بارلانج سنة 1957 التي تقول بارتفاع تعداد الحركى من 4 آلاف إلى 17 ألف مباشرة، كما أشارت التقارير ذاتها إلى الالتحاق المهمة خلال سنة 1957، خاصة بعد مجزرة ملوزة 28 ماي 1957، هذا وأشار إلى قبول العمال الجزائريين في إقليم باريس وأصلهم من دوار ملوزة بالانخراط إلى جانب الجيش الفرنسي، وعودة العسكري سي الشريف إلى جانب 1000 من القوات الاضافية و 300 بندقية بعين بوسيف، وفي نفس السنة تعاضمت قوة الجنرال بلونيس.

في الصفحة 34 يقدم موريس فافر جهود الأثنولوجي جون سارفي في تجنيد الحركى بأريس بباتنة، وشهادات النقيب أنقلادا مؤسس فرق الصاص في مارس 1956 بأريس بباتنة، وكذا جهود الأغا مرشي الدعو عبد الله وذكر هنا مدى تأثير هذه القيادات المحلية ودعمها للمجهود العسكري الفرنسي لتجنيد الجزائريين، ص 34، في مواجهة تأثير قيادة بن بوالعيد في المنطقة، وتحدث عن حركى ديسة (DISSA).

(faivre, 1995, pp. 33-35)

وتحدث عن مهمة الجنرال بارلانج الذي قدم من المغرب الأقصى منذ 28 أفريل 1955، في مهمة إعادة الأمن إلى الأوراس، وحماية المواطنين، وتكوين وحدات إضافية من المسلمين الجزائريين، وتحدث عن استقرار فرق الصاص بالأوراس. وشهادات لقياديين فرنسيين كل هذه المعطيات مجتمعة بالإضافة إلى غلق الحدود بالأسلاك المكهربة، والقضاء على شبكات الثورة في الجزائر العاصمة، وتكوين لجنة الخلاص، ومؤشرات عودة الجنرال ديغول كلها ساعدت على سير الجيش الفرنسي نحو تفوق عسكري في الميدان بداية من نهاية سنة 1957.

(faivre, 1995, pp. 42-43)

#### 4 - نحو التفوق العسكري - حسب موريس فافر:-

نجد في هذا الشق أن موريس فافر يرى أن بداية التفوق العسكري الفعلي للجيش الفرنسي بدأت منذ قدوم الجنرال ديغول. كما يرى بأن فرق الحركى كانوا متوافقون تماما مع تطلعات الجيش الفرنسي القاضية بضرورة (احلال الأمن ومحاربة الخارجون عن القانون حسب اصطلاح الدوائر الفرنسية). كما يقول أن الوثائق المسترجعة من عناصر جبهة التحرير الوطني تشير كلها إلى أهمية وخطر الفرق الإدارية المتخصصة ووقوفها عانقا أمام دعاية الثورة في صفوف السكان، هذه الأخيرة يقول عنها أن عودة ديغول إلى السلطة هو: " لاسترجاع الروابط بين الشعبين، عن طريق إنشاء (les comités de salut public) ومظاهرات الأخوة بأحياء القصبه.

ولتعزيز ثقة فرق الحركى عمد الجنرال صالان إلى إقرار العديد من الإجراءات منها:

- 06 مارس 1958 تزويد الحركى بأسلحة ميترابوت، بتاريخ: 08 جويلية 1958 تم تكوين كتيبة بقيادة الكولونيل بلونيس.

- خلال شهر أوت 1958 وبقرار من لجنة وزارية تم تحديد تعداد الحركى بـ 30 ألف عوض 48 ألف لنقص في الإمكانيات. 17 سبتمبر تم تزويد فرق الدفاع الذاتي بأسلحة نوعية، وخلال شهر أكتوبر تسلح الحركى بأسلحة حربية جيدة.

- وتم تدعيم الفرق الإقليمية لحماية النقاط المهمة والسكان، وفتح المجال للتجنيد إلى جانب الجيش الفرنسي حتى يتعاش الشعبان معا ويساهما معا في تحرير الجزائر من جبهة التحرير الوطني، وفي شهر ديسمبر 1958 تم تأسيس

مصالح تكوين الشباب المسلم وتكوين إطارات كفئة، إلا أن موريس فافر يقر بأن هذه الإجراءات العسكرية لم تحد من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني؛ حيث تم الاعتداء على العديد من الموظفين والعسكريين، وتم القضاء على كوبيس والتحاق 900 جندي من جيشه إلى صفوف الثورة. وبخصوص مجنّدي الخدمة العسكرية فيرى بأن العديد من الإجراءات تم اتخاذها كمنع الإجازات في المغرب وتونس لتجنب دعاية جبهة التحرير الوطني، حتى أن هذه الدعاية نشطت حتى في مراكز تدريب وتحويل المجنّدين في فرنسا نفسها وبالخصوص في المدن: مدينة ليل ... لذلك تم تفعيل النشاط البيكولوجي في هذه الوحدات، ويشير إلى رفع تعدادهم إلى 21 ألف سنة 1958، ومنع تجنيدهم في القوات البحرية نظراً للخراب الذي يلحقونه بالأجهزة والعتاد نتيجة نقص التكوين، وبتعليمات من الجنرال سالان تقرر رفع تعداد المسلمين عموماً من نسبة 10 من المئة إلى 20 من المئة، وهنا تقرر تجنيد 15 ألف عسكري نظامي في الثلاثي الأول لسنة 1959، ومعدل 600 مجند شهرياً مع تحسين التكوين والتأطير، وتحقيق 300 ضابط، 2800 ضابط صف، وبتاريخ 09 ديسمبر 1959 أقر مجلس الأمن عدد من التدابير منها: - تجنيد 15 ألف عسكري في الجيش النظامي بعقد محدد، تسريع تكوين الضباط المسلمين، زيادة نسبة المسلمين في فرق الرماة الجزائريين من 50 % إلى 62 %، و36% في فرق الفرسان الصبايحية، 20% في فرق المدفعية. (faivre, 1995, pp. 45-47)

كما نجد أن موريس فافر يركز أيضاً على بعض المظاهر التي اعتبرها تدل على قوة الجيش الفرنسي ومنها: قضية نشاط سي الشريف بالولاية السادسة أين عمل على تحطيم نواة هذه الولاية مع بدايتها، ثم التحق بالجيش الفرنسي (ينظر الصفحة 49)، وكذا عملية الزرق بقيادة العقيد ليجي تحت إشراف لأكوست، الجنرال ماسو والعقيد ترينكي، وتناجها بالولاية الرابعة والثالثة. ينظر الصفحة: 50. (faivre, 1995, pp. 45-47)

وكتدعيم لمجهود الجيش الفرنسي عمدت السلطات الفرنسية إلى إنشاء مراكز تكوين الشباب الجزائري (SFJA) منذ سنة 1958 وهنا نجد أن موريس فافر يقول أن هذا التوجه كان نتيجة تأثير الحرب في الجزائر بحيث أغلقت أكثر من 700 مدرسة... والأكثر من هذا تزايد غياب التلاميذ وابتعادهم عن المدارس الفرنسية بأمر من جبهة التحرير الوطني، وعليه يشير موريس فافر أن السلطات الفرنسية عمدت إلى زيادة عدد المراكز الإجتماعية منذ سنة 1958، واستهداف التمدن لكل الأطفال، وهنا يقدم بعض الأرقام على النحو التالي: تكوين 2000 معلم في السنة، وحتى الجيش الفرنسي أشرف على نشاط 1000 مدرسة ابتدائية، تستقبل 75 ألف تلميذ، وتحدث كذلك عن دور وأهمية هذه المراكز إلى جانب مراكز للرياضة وقال بأن وظيفتها هي تكوين الشباب مدنياً وذهنياً للعمل في إطار الجزائر الفرنسية والجزائر الجديدة وتعزيز روابط الأخوة بين الجزائريين والفرنسيين. ولتجسيد هذه الأهداف يشير المؤلف إلى تأسيس أكثر من 1000 مركز تركّزت بالمدن الكبرى: عنابة قسنطينة، الجزائر، وهران... وهو ما سمح بتكوين أكثر من 10000 آلاف شاب ومساعدتهم على إيجاد وظائف في قطاعات مختلفة خاصة منها الاقتصادية. (faivre, 1995, pp. 52) وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه ليك كابدوفيل (Luc Capdevila) مؤلف كتاب (femmes, Armée et éducation dans la guerre d'Algérie) وهو الذي درس بالشرح والتحليل استراتيجية السلطات الاستعمارية وتركيزها وإيلاء أهمية لهذه المراكز في تكوين الشباب الجزائري -حسبه طبعاً - والرفع من نسبة التمدن في الجزائر، وتكوين النساء والبنات، لكنه هنا يرى هذه الاستراتيجية من زاويتين: الأولى تهدف إلى الرفع من نسبة التمدن... والثانية هدفها بناء جيل وإطارات مشبعة بالقيم الفرنسية، وتكوين نموذج يؤمن بالجزائر الجديدة التي يهدف الجنرال دوغول لتحقيقها وجعل لها عنوان في الفصل الثاني "مراكز تكوين الشباب بين استراتيجية التطوير والاحتواء ضد الثورة الجزائرية". (Capdevila, 2017, pp. 23-40)

ليتحدث بعدها عن قدوم الجنرال شال مكان الجنرال سالان بتاريخ: 19 ديسمبر 1958، وتوجهه نحو الحشد العسكري هو أيضاً بعد طلبه من الجنرال ديغول بالتوظيف الكلي للجزائريين المسلمين في العمليات العسكرية. ونجده يواصل في نفس المنحى من عرض القرارات المتخذة لزيادة تعداد الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال الصفحات: 57، 58، 59، وينتقل للحديث عن الحركي الذين تجندوا في فرق الباشاغا بوعلام الذي كان عسكرياً في الجيش الفرنسي لتتم ترقبته خلال سنة 1956 إلى أعا ثم باشاغا 1957 بالغرب الجزائري ببني بودوان، ثم نائب عن مدينة الشلف، ورعاية مصالحه من الدولة الفرنسية، ورفض رسالة جبهة التحرير الوطني التي طلبت منه الالتحاق بالصف الوطني. (faivre, 1995, pp. 60-61) ليتحدث بعدها عن حركي منطقة واد البارد بمنطقة بابور حدود سطيف وبجاية، والتي انطلقت الخلافات في هذه المنطقة منذ منتصف 1958، بتغيير الحدود وأصبحت هذه المنطقة تابعة للولاية الثانية بعدما كانت للولاية الثالثة، وأصبحت مجبرة على تجنيد شبابها لصالح الثورة، وذكر هنا موريس فافر حتى تقديم النساء لصالح الثورة، كما حدثت بعض التصفيات فذكر فافر أن هذه العوامل كانت سبباً في التحاق أهل هذه المنطقة بفرق الحركي إلى جانب الجيش الفرنسي.

لينتقل بالحديث عن الشرطة الفرنسية في باريس والإجراءات المتخذة ضد المهاجرين الجزائريين والتي اعتبرها ضرورية لحفظ النظام العام داخل الأراضي الفرنسية. (faivre, 1995, pp. 61-64)

ومن خلال الصفحة 65 نلاحظ أم موريس فافر تحدث عن برنامج شال العسكري ونقل ما ذكرته جريدة لاديباش دو كونستانتين التي نقلت تصريحات قائد الولاية سي الشريف الذي عبر عن الصعوبات التي أصبحت تعانيها الثورة في الداخل والولاية الثانية على وجه الخصوص؛ من نقص الأسلحة والذخيرة والمعدات ونقص الاتصال بالولايات، والخسائر البشرية الكبيرة. (faivre, 1995, p. 65)

هذا وأشار إلى استمرار السلطات العسكرية في الجزائر على طلب الدعم البشري بتجنيد المزيد من الحركي بطلب من الجنرال كريبان خلال سنة 1960، وهذا نظر للأداء المتميز الذي يقدمه الحركي إلى جانب الجيش الفرنسي، وفي الجهة المقابلة طالب بخفيض تعداد مجندي الخدمة العسكرية نظرا لمعنوياتهم المنخفضة، وكذا تأثرهم بمجريات الحرب في الجزائر. بالإضافة إلى الغموض والتساؤلات التي أصبح يحياها الجزائريون عموما في الجيش الفرنسي بخصوص مستقبلهم، ويشير أيضا إلى قرار إلحاق الفرق المتنقلة للأمن بمديرية الأمن ولكنهم وضعوا تحت تصرف السلطات العسكرية بموجب قرار 17 جانفي 1961. ذكر أيضا جيش سي الشريف منذ جوان 1958 الذي تلقى تمويلا مباشرا من الجيش الفرنسي بقيمة 30 مليون سلمت مباشرة إلى سي الشريف، وخلال سنة 1959 تم تحديد تعدادها بـ 1200 وبدعم وتأطير فرنسي. ص 71. وبتوقيف القتال تم ترقية سي الشريف على نقيبويقي إلى جانب الجيش الفرنسي في حين تم تسريح غالبية تعداد جيشه شهر جويلية 1962. (faivre, 1995, pp. 66-72)

كما يقدم موريس فافر بهذا الخصوص الإحصائيات التالية لسنة 1961 في عهد الجنرال كامبيز الذي خلف كريبان: الحركي: 61600، الدفاع الذاتي: 2030، حراس مسلحين: 62 ألف، المخازنية: 19000، العساس: 2270 ليرتفع تعدادهم إلى 3600 جوان 1961.. يبدو أن موريس فافر لجأ إلى تقديم هذه الإحصائيات كتبرير لتواجد الجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي.

ما نلاحظه أيضا هو أن موريس فافر يقول أن المتغيرات والمعطيات السياسية في فرنسا والجزائر منذ سنة 1961 وما بعدها لم تكن في مستوى المجهود العسكري، أي أن ما تقدم به الجنرال ديغول من تقرير المصير والجزائر الفرنسية ثم الجزائر الجزائرية وفتح المفاوضات مع الحكومة المؤقتة كلها معطيات لم تلق القبول لدى الفرنسيين في الجزائر وكذا العديد من قادة الجيش، الأمر الذي أثمر بسلبياته إذ عرفت الجزائر أسبوع المتاريس جانفي 1960، وانقلاب الجنرالات أبريل 1961، وقبلها مظاهرات الجزائريين ديسمبر 1960، ونشاط منظمة الجيش السري التي كان لها تأثير كبير. وعن الجانب الجزائري يقول موريس فافر حرفيا: أما الوطنيين الجزائريين يقصد قادة الثورة فقد دخلوا في أزمة قيادة وكأنه لم يكن هدفهم الاستقلال وإنما كيفية الوصول إلى السلطة ولو باستعمال القوة. (faivre, 1995, p. 75)

## 5 - قضية الحركي ومفززاتها:

من خلال التحاليل التي قدمها موريس فافر فإن مأساة الحركي على حد قوله بدأت تبرز ملامحها منذ شهر مارس 1961 حينما بدأت العديد من المعطيات تسير نحو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وبالتالي بدأت التساؤلات حول مصير الحركي وكل الإجراءات بعد سنة 1961 تراجعت عن التعليمات التي قدمها الجنرال كريبان سابقا بحماية الحركي وابقائهم إلى جانب الجيش الفرنسي. (faivre, 1995, p. 82)

وخلال سنة 1960 ذكر موريس فافر أن تعداد المغادرين للجيش من الحركي بلغ 850 شهريا، وفي أواخر السنة أقرت السلطات تجديد عقودهم بأشهر قليلة تراوحت بين 1-6 أشهر كما سمحت تعليمات من وزارة الدفاع بتسهيل انخراط أفراد الحركي في صفوف القوات النظامية. ومن هنا بدأت العديد من السيناريوهات ترسم بشأن مستقبلهم وطرحوا عدد من الاقتراحات:

- بقاءهم في الجزائر بجنسية فرنسية، بقاءهم في الجزائر مع تمتعهم بنفس حقوق الأوروبيين.
- تهجيرهم إلى فرنسا مع ضمان كل حقوقهم.

وبتاريخ أبريل 1961 لخص السيد ماسونات (Massonet) أن المسلمين المخلصين لفرنسا هم الآن بحاجة ماسة إلى مساعدتنا لحمايتهم بضمان مستقبلهم في الجزائر أو ضمان تنقلهم إلى فرنسا، وهو نفس المحتوى حملته مراسلة للقائد العسكري بقطاع قسنطينة العقيد ديكورنو الذي قال بأن أفراد القوة الإضافية يأملون في التنقل جماعيا إلى فرنسا.. لتأتي إجابة لويس جوكس بتاريخ: 30 مارس أن فيه لجنة ستأسس لدراسة إمكانية توظيفهم في القطاع الاقتصادي الزراعي منه خاصة بـ 1000 منصب، و1500 منصب آخر. وفي مراسلة من وزارة الجيوش شهر مارس 1961 أقرت بالحماية الاجتماعية للحركي واتخاذ اجراءات تسهيل استقرارهم بالجزائر.

(faivre, 1995, pp. 95-97)

يقول فافر أنه إلى غاية بداية سنة 1962 لا توجد هنا شيء رسمي بخصوص وضعية وحقوق المقاتلين الجزائريين في الجيش الفرنسي، ما عدا حق الحصول على الجنسية الفرنسية، ولكن هذا لا يكفي من الناحية العملية، فالقضية متعلقة بأمنهم وأمن عائلاتهم أكثر من أي شيء آخر. لتأتي تصريحات الجنرال ديغول بتاريخ: 21 فيفري 1962 لتقر بأهمية الجزائريين الذين خدموا الجيش الفرنسي وأن فرنسا لن تتخلى عنهم.

(faivre, 1995, pp. 84-87)

وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان تلقى الوزير الأول ميشال دوبري العديد من الانتقادات أثناء انعقاد المجلس الوطني، أما جون بومبيدو فقد قال سنفعل المستحيل حتى نمنع قتل الحركي في الجزائر.

هذا وأورد موريس فافر تعليمة أرسلت إلى اللجنة المكلفة بالشؤون الجزائرية بتاريخ: مارس 1961 بعنوان: "مخرج الحركي في حال توقيف القتال" والتي أقرت عدد من الاقتراحات التي تضمن الحقوق المادية والمعنوية للحركي وعائلاتهم. (faivre, 1995, pp. 89-90)

هذا وذكر فافر أن السلطات الفرنسية بدأت في التفكير جديا في تخفيض تعداد الحركي منذ أبريل 1961 بدليل تم تقليص 7000 حركي حتى يتسنى تجنيد هذا التعداد في فرق أخرى خارج فرق الحركي. (faivre, 1995, p. 93)

. وفي تعليمة لقيادة الأركان بتاريخ: أبريل 1962 تقر فيها بإمكانية استقرار الأفراد العسكريين والمدنيين في فرنسا في حال التأكد من أن حياتهم ستكون في خطر. وفي بداية شهر جويلية أمر وزير الجيوش الفرنسية أن ينزع السلاح من فرق الحركي وتجميع عائلاتهم. في حين تم نزع السلاح من فرق الدفاع الذاتي بداية من شهر أوت 1961 حوالي (2000 فرقة) بمعدل 10-20 شهريا، فلم يتبقى 1200 في ديسمبر 1961، 910 شهر فيفري 1962، لينزع منهم السلاح نهائيا شهر أبريل 1962.

تزامنا مع وقف اطلاق النار بقي 70 ألف من عناصر الفرق الإضافية، ومن الحركي بقي 41400 تم اتمام اجراءات المالية معهم، و24900 تمت محاسبتهم في شهر أبريل، ليتبقى 7000 شهر جوان منهم 4400 إضافي تابع لفرق الدرك الفرنسي. لتستمر عملية انهاء المهام لمختلف الفرق الإضافية والنظامية وتحويل الغالبية منهم إلى القوات المحلية المكلفة بتسيير المرحلة الانتقالية.

(faivre, 1995, p. 99)

ليخصص بداية من الصفحة 111 حيزا كبيرا لتقديم قراءة نقدية وتحليلية لانخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي إضافيين ونظاميين، وكذا تطور تعدادهم منذ سنة 1954 إلى 1962، من القوات الإضافية، والنظاميين، وكذا الخسائر في صفوف هذه الفئات طيلة سنوات الحرب في الجزائر. (faivre, 1995, p. les combattans)

وكان موريس فافر يحاول تبرير تواجد الجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي ويبرر حتى بسقوطهم ضحايا في سبيل فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني. كما نجده في بعض المحطات يحاول أن يبرز جهود الدولة الفرنسية في التعامل مع ملف الحركي ومحاولة حمايتهم.

كما نجد أن موريس فافر يستعمل نفس المصطلحات التي تستعملها مصالح الجيش الفرنسي والوثائق الأرشيفية ومنها: (les Rebelles), (les Hors la Loi), (les Musulmans Algériens).

وفي مختلف جوانب هذا المصدر يحاول صاحبه تبرير تواجد الجزائريين في الجيش الفرنسي وتحت العلم الفرنسي عموما كعلامة من علامات الولاء للدولة الفرنسية هذا من جهة، وفي الجهة المقابلة كدليل على وقوف الجزائريين ضد جبهة وجيش التحرير الوطني. لكنه تجاهل الحديث عن الوطنية التي حملها العديد من الحركي ومن الفرق الاضافية ومن المجندين النظاميين، الذين فروا من الجيش الفرنسي وانتقلوا إلى صفوف الثورة التحريرية وقدموا خدمات جليلة في الميدان.

## 6 – نقد وملاحظات خاصة بمحتوى الكتاب حول تاريخ الثورة الجزائرية:

– يبدو بدون شك أن موريس فافر قد تأثر بمدرسة الحوليات (les Annales) (التيمومي، المدارس التاريخية الحديثة، 2013) ( ينظر التعليق رقم: 09) الفرنسية التي اهتمت بالتاريخ الاجتماعي والفئات الاجتماعية المهمشة، وهو ما دعاه إلى دراسة وتتبع دور العسكريين والمقاتلين المسلمين الجزائريين في الجيش الفرنسي وأهميتهم في تاريخ فرنسا في الجزائر، وهو ما نلمسه هنا في الكتاب المدروس؛ بحيث تطرّق إلى تعدادهم وكيفية تجنيدهم، وعلاقتهم بالمؤسسة العسكرية الفرنسية لا من حيث ولائهم فحسب بل حتى تتبع مصيرهم ومحاولة إلقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك أي الدولة الجزائرية أو الدولة الفرنسية، بتقديم الكيفية التي تخلت بها فرنسا عن فئة من الجزائريين ساهمت في حماية فرنسا ووقفت إلى جانب الجيش الفرنسي في الجزائر.

– كما نجد موريس فافر يبتعد ولو بشكل قليل عن مسائل وقضايا سياسية كعودة الجنرال ديغول للحكم على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة، وعلاقة ذلك وأثر على الحرب في الجزائر ومآل القضايا العسكرية حينها.

– نجد أيضا أن موريس فافر حين يتكلم عن انطلاق العمل العسكري في الجزائر وتطوره إلى غاية سنة 1957 يقر بأن التفوق الميداني كان لصالح الثورة الجزائرية؛ وهو ما يتوافق مع دراسات فرنسية أخرى على غرار دراسة: "Gilbert Meynier: histoire interieur du FLN" في الصفحات : 307-275. (Meynier, 2003, p. 307-275) (histoire intérieure) وهي نفس الأفكار التي ذكرها ايف كوريير في كتابه: (Yves Courrière: la guerre d' Algérie les Fils de la Toussint, ..... 2007, p"374- 461). (Courrière, 1969, p. 461)

كما تتوافق معه العديد من مذكرات مجاهدين قادة في ولاية الأوراس النمامشة على غرار: مذكرات الرائد هلايلي محمد الصغير: "شاهد على الثورة في الأوراس" بداية من ص 107 تحت عنوان "ردود فعل القيادات العسكرية" من إنشاء المحتشدات ونقل السلطة للعسكريين، وتكوين الشرطة الريفية، والحملة العسكرية على منطقة الأوراس، تجنيد الحركي، الطابور الخامس، انتهاج الحرب النفسية، حتى ص 137. كما تحدث بالأدلة عن التفوق العسكري للثورة التحريرية في الميدان على الأقل في الأوراس. حتى ص 212. (الصغير، 2013، الصفحات 137-212)

– يبدو أيضا أن كتابات موريس فافر في الجانب العسكري للثورة الجزائرية أثرت في الكتابات الفرنسية اللاحقة ومنها دراسة جليبير منيبي (ينظر التعليق رقم: 10) الذي سار على نهج موريس فافر في وصف - حسب ذات الكاتب - مواطن وعوامل قوة ردود فعل الجيش الفرنسي وهي نفس الوقت مواطن وعوامل ضعف الثورة منها: الاسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية والغربية، الضغط الذي عرفته مدينة الجزائر العاصمة، واختلافات قادة الثورة الجزائرية: وهنا يعرج على عدد من مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1957 بالقاهرة، وكل هذا تحت عنوان: "نحو التفوق العسكري" وتحت عنوان "الطموح للسلطة يسلط الضوء على اجتماع العقلاء العشر أوت 1959، صعود قيادة الأركان العامة وتطلعها نحو السلطة حتى الصفحة 365. (Meynier, 2003، 365، صفحة 365)

– الملاحظ أيضا أن موريس فافر اعتمد في العديد من المحطات في استيقاء معلوماته انطلاقا من مصادر جزائرية على غرار : (محمد حربي: le FLN mirage et réalité)، و (محمد تقيّة: l'Algérie en Guerre). وكذلك (بن يوسف بن خدة: les accords d'évian)، وفي الجهة المقابلة نجد أنه اعتمد كلية على المصادر الفرنسية وعلى رأسها أرشيف الجيش البري، وكذا شهادات ومذكرات العسكريين والسياسيين الفرنسيين الفاعلين في الجزائر وفي فرنسا، وهو ما حدا به إلى تبني الطروحاتهم وتوجهاتهم الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية.

نجد أن موريس فافر يقول بأن العديد من المؤرخين الفرنسيين ومنهم شارل روبري أجبرون يعتبرون أن الفرق الإضافية ما هم إلا جنود بأجر يومي ولم تكن لهم أهمية كبيرة. وهنا يسلك موريس فافر منحنى آخر يخالف هذا

الطرح من خلال اعتماده على تقارير الحالة النفسية التي كتبها قادة الفصائل والفيالق في مختلف المقاطات في الجزائر. (ينظر ص 112 وما بعده). ولكن هل يكفي الاعتماد على محتوى تقارير الحالة النفسية للجزائريين في الجيش الفرنسي لتفسير العديد من المعطيات؟ كالولاء لفرنسا، ومعاداة الثورة الجزائرية؟

كما يمكننا التساؤل هل أثرت كتابات موريس فافر في الدراسات الجزائرية ليس من حيث المحتوى فقط وإنما من حيث المنهج وزاوية معالجة وقائع وتاريخ الثورة الجزائرية؟

– من بين ما تضمنه هذا المصدر أن صاحبه تطرق بشيء من الاسهاب والتركيز إلى رسائل التهديد – حسب موريس فافر – التي ارسلتها جبهة التحرير الوطني إلى الجزائريين في الجيش الفرنسي، والموظفين في الإدارات الفرنسية، واعتبرها تعدي أو استمالة بالقوة لهذه العناصر إلى جانب الثورة معناه أن قيادة الثورة عملت ضد قناعات الجزائريين المساندين لفرنسا. ليقدم ما نقله محمد حربي من تصريح للخضر بن طوبال بأن الثورة في حاجة إلى أبنائها اليوم وليس بعد الاستقلال (ينظر ص 138 وما بعدها).

وفي قضية الحركى كتب موريس فافر تحت عنوان: " duplicité du FLN et sauvagerie des représailles) أي ازدواجية موقف جبهة التحرير الوطني ووحشية الاعمال الانتقامية. يقصد هنا ضد الأفراد الذين كانت تربطهم علاقات بالدولة الفرنسية. وهنا يقول بأن تصريحات جبهة التحرير الوطني في صيف 1961 لم تترجم كمارسات فعلية بعد وقف إطلاق النار مارس 1962، ص 152 وما بعدها. ليخصص حيزا معتبرا للحديث عما اعتبره مجازر أو انتقام ضد الحركى الباقين في الجزائر عشية الاستقلال وذكر نماذج من هذه العمليات لكن في هذا الاطار نجد الكاتب اعتمد في تبريراته على شهادات السجناء ومن تمكن من النجاة من هذه العمليات. وهي في حقيقة الأمر قد تكون غير كافية وبطبيعة الحال فإن هذه الشهادات التي اعتمدها ستقدم له الوقائع في مشهد فضيع واجرامي.

– وبخصوص الكتابات الفرنسية حول تاريخ الثورة الجزائرية فهي حقيقة تثير وتطرح العديد من القضايا المهمة والتي تعالج اشكاليات مهمة جدا، ويبقى على الباحث الجزائري توخي الحذر ولكنه مجبر على أن يسلك مسلكين هما:

– ضرورة الاطلاع على محتوى الدراسات الفرنسية وتحليل ما جاء فيها من قراءات ومعطيات.

– مواجهة ما كتبه الدراسات الفرنسية بروح نقدية علمية انطلاقا من منهج نقدي يتوخى الحذر بدون أن يبقى سجين الأحكام المسبقة.

– كما لا يمكن نفي أهمية الكتابات الفرنسية حول تاريخ الثورة الجزائرية وهذا لسببين على الأقل كما ذكر الدكتور عمار محند عامر: أولا لغياب أرشيف وطني، ثانيا: أن الأعمال الأكاديمية المحلية قليلة جدا مقارنة بالانتاج المعرفي الفرنسي حول ذات المرحلة.

وهنا نطرح الاشكال التالي: هل بالإمكان الاعتماد على هذه الدراسات كمصدر لكتابة تاريخ الثورة؟ وهنا يرى الدكتور عمار محند عامر أنه لا يمكن اطلاق الاحكام على كل الدراسات الفرنسية خاصة المصادر كالشهادات والتصريحات...، لان منها ما يعتمد الموضوعية ومنهجية سليمة، لكن يجب على الباحث توخي الحذر لأن عددا منها لم يلق القبول حتى في الأوساط الفرنسية نفسها، ومنها ما روج له الاعلام الفرنسي وأعطاه صدق كبير بغض النظر عن المحتوى، وخاصة المصادر التي كتبها كتاب صحفيون على غرار كتب ايف كوريار، هذه الكتب استقطبت الكثير من القراء ولقيت استقبالا كبيرا. (الخبر، 06 جويلية 2013) الا أن هذه الأبحاث رغم غزارتها المعرفية كما ونوعا لم تستطع التخلص من وجهة النظر الفرنسية الرسمية التي وضعت منذ البداية قالباً محدد بدقة تعالج في إطاره تاريخ الثورة الجزائرية. (الخبر، 06 جويلية 2013)

## خاتمة:

– انطلاقا مما سبق يمكن القول أنه لا غنى عن الدراسات الفرنسية سواء كانت مصادر أو مراجع واعتماده في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية، ولكن الواجب هنا ضرورة التمهيد والنقد البناء وانتقاء الموضوعي منها.

– دعوة الباحثين الفرنسيين وخاصة الجيل الجديد منهم على الانفتاح أكثر واعتماد الدراسات الجزائرية في أبحاثهم وتقبل المواقف الجزائرية.

- الملاحظ أيضا هو الاختلاف في منهجية كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بين المدرستين الجزائرية والفرنسية فاعتماد الأولى على الروح الوطنية والطابع المحلي والزاوية الوطنية في تحليل الوقائع بمنهجية تتوافق والتاريخ الجزائري جعلها محل إغراض من قبل الباحثين الفرنسيين، وأما الجهة المقابلة فقد اعتمدت على الوثيقة الأرشيفية الجامدة والتي مصدرها الإدارة الفرنسية مدنية كانت أو عسكرية جعل الدراسات الفرنسية مرتبطة أكثر بالزاوية الفرنسية الرسمية وهو ما جعلها تلقى انتقادات كثيرة من الطرف الجزائري.

- حتى يتسنى للباحثين الجزائريين كتابة تاريخ الثورة الجزائرية لابد على السلطات الوصية تحرير الأرشيف الجزائري واعتماد معايير أقل مرونة وموضوعية وهذا لتمكين الباحثين والطلاب والمهتمين من كتابة تاريخ الجزائر عموما انطلاقا من مصادر ووثائق محلية ومنها التأسيس لمدرسة تاريخية جزائرية لها منهجها وأسسها، دون البقاء حبيسة الأرشيف الفرنسي بفرنسا.

### الشروحات والعاليق:

- **التعليق رقم: 01 مصالي الحاج:** ولد بتلمسان بتاريخ: 16 ماي 1898، جند للخدمة العسكرية سنة 1918، ظهر كرجل سياسي مع نجم شمال افريقيا سنة 1926، ليصبح زعيم للحزب سنة 1927، حل هذا الحزب عدة مرات، تأسس حزب الشعب الجزائري سنة 1937، ليعاد حله سنة 1939 على أعقاب الحرب العالمية الثانية، أسس مصالي الحاج حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، ليعرف هذا الحزب أزمة سنة 1953 وانقسم إلى مناصري مصالي وجماعة المركزيين، لم يساير انطلاقة الثورة التحريرية، وأسس فيما بعد ما عرف بالحركة الوطنية الجزائرية، قضى بقية السنوات في المنفى حتى سنة 1959، ليبقى خارج الجزائر بعد الاستقلال. ينظر: (stora, 1985، الصفحات 60-64)

- **التعليق رقم: 02 - محمد بوضياف:** ولد في الثالث والعشرين جوان 1919 بالمسيلة، انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات الثامن ماي 1945، أصبح قيادي في المنظمة الخاصة، وكلف بناحية قسنطينة، كان له الفضل في الاعداد لاجتماع 22 بالعاصمة، وكلف بالتنسيق بين أعضاء المجموعة، عمل في الوفد الخارجي بالقاهرة، اختطف رفقة الزعماء الخمس بتاريخ: 22 أكتوبر 1956، بقي في السجن إلى غاية 1962. **ينظر: ر** (stora, 1985, p. 326)

- **التعليق رقم: 03 محمد خيضر:** ولد بتاريخ: 13 مارس 1912، من مناضلي حزب الشعب، انتخب سنة 1946 نائبا في الجمعية الوطنية الجزائرية، بعد حادثة الاستيلاء على بريد وهران انتقل إلى القاهرة ليصبح مسؤولا لوفد الحزب هناك، بعد اندلاع الثورة عين ضمن الوفد الخارجي بالقاهرة، اعتقل مع الزعماء الخمس 22 أكتوبر 1956، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة، تولى بعد سنة 1962 الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني. (stora, 1985، الصفحات 287-288)

**التعليق رقم: 04** وللمزيد من المعلومات والمعطيات حول التحضير لهجمات 20 أوت 1955 من طرف زيغود يوسف والاتصالات التي أجراها والاجتماع الذي عقد مع قيادي المنطقة رفقة لخضر بن طوبال بالشمال القسنطيني يرجى العودة إلى شهادة علي كافي في مجلة وكتب بأن هذه الهجومات أبرزت قدرة الثورة على مواصلة مسيرتها بل وحتى تفوقها، فكان لها الأثر البالغ على الشعب الجزائري الذي أصبح أكثر ثقة في جيش التحرير الوطني، ويضيف بأن الشعب وجد طريقه: (d'Algérie, 2005, pp. 19-22)

- **التعليق رقم: 05 تصريح جاك شوفاليي (Jacques Chevalier) رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي، من خنشلة:** يوم 02 نوفمبر 1954: " أن الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي، وأن جميع التدابير الصارمة سنتخذ". وكان بعدها روجي ليونار قد صرح خلال ندوة صحفية نقلت لوجورنال دالجي مقتظفا منه حول منطقة الأوراس جاء فيه: " أن الأوراس القريب مباشرة من تونس، وفي موقع ليس فيه للحدود إلا قيمة اعتبارية، قد أصبح ملجأ حسب تقاليد الفلاحة المضيق عليهم في تونس"

- تصريح بن شنوف رئيس بلدية خنشلة وعضو المجلس الجزائري: "أجدد التعبير عن تعلمي الذي لا ينفصم بفرنسا، ولأني العميق لها، وأندد بهذه الأعمال التي تستنكرها أغلبية السكان المسلمين" (بلفاسم، 2007، صفحة 90، 93)

- **التعليق رقم: 06** عن حملة الاعتقالات وقنبلة جبال الأوراس: يشير محمد العربي الزبيري إلى إقدام السلطات الفرنسية على اعتقال واسعة المناضلين، بالإضافة إلى قنبلة جبال الأوراس بالنابالم الذي أتلّف الأخضر واليابس وهي الأخبار التي حملتها عناوين الصحف الفرنسية في تلك الأيام بقولها: " أن المنظمة الإرهابية قد قضى عليها نهائيا في الشرق الجزائري" واستمرار لذات الغرض قررت السلطات الفرنسية في منتصف جانفي 1955 تنظيم عمليات عسكرية مكثفة وواسعة النطاق؛ وكانت بدايتها قنبلة مكثفة لجبال الأوراس، وزيادة الحشد العسكري بالمنطقة بجميع الأسلحة، وسمي ذلك بعملية فيرونيك والتي أشرف على انطلاقها السيد ليونار بنفسه، لتتبعها عملية أخرى أطلق عليها اسم عملية فيوليت بداية من 23 جانفي 1955، لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة على مساحة 250 كلم<sup>2</sup>.. (الزبيري، 1984، صفحة 97، 103)

- **التعليق رقم: 07 مفهوم حالة الحصار:** حالة الحصار: وصفتها وزارة الداخلية الفرنسية بأنها تمثل حلا وسطا بين الحالة العادية وحالة الحصار، أما الحالة العادية فتحترم فيها كل الحريات، أما حالة الحصار فهي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية للإدارة وينتقل الحكم إلى السلطات العسكرية. تتضمن حالة الطوارئ: إجراءات تقضي على الحريات الفردية وهي من جملة المادة السابعة من دستور سنة 1946 وتحتوي على: - النفي أو الإقامة الجبرية.

- تفتيش المنازل بالليل والنهار.

- مراقبة الصحافة والنشاط الثقافي.

- احلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات.

وبمجرد دخول حالة الطوارئ حيز التنفيذ يشير محمد العربي الزبيري أن الجزائر دخلت مرحلة جديدة من مسيرتها العسكرية فاستحدثت العشرات من المحتشدات.

وحملت المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ الحق لوزير الداخلية والوالي العام في الجزائر تطبيق النفي إلى أي دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على أمن الدولة والنظام العام. (الزبيري، 1984، صفحة 106)

- **التعليق رقم: 08** ومع بداية العمل المسلح في الجزائر اضطرت السلطات العسكرية إلى التوظيف الكلي للمجنّدين الجزائريين وأشراكهم في العمليات العسكرية رغم التحذيرات المتتالية من القيادات العسكرية حول ما تحمله هذه الخطوة من مخاطر وعواقب نظرا للثقة الكبيرة التي منحها المؤسسة العسكرية لهؤلاء المجنّدين، ولكن الذي حدث هو العكس بحيث حملت العديد من التقارير ما يوضح تفاعل المجنّد الجزائري مع أبناء بلده ممن حمل السلاح ضد فرنسا، وكشفت العديد من الحوادث ما يثبت اتصال الثورة بالمجنّدين أو العكس، وهو ما حملته معطيات سنة 1956.

وهو ما أقره فرانسوا قزافيي (François Xavier) حيث أورد تعليمة لقيادة الأركان موجهة إلى قادة القوات بتاريخ 11 ماي 1956 تحذر فيها من المجنّدين الجزائريين، وتشدد على عدم توظيفهم في مسؤوليات حساسة بما في ذلك مرتبين أو منظمين في مكاتب قيادة الأركان، وخلال شهر جوان 1956 حرص الجنرال لوريلو (Lorillot) في مراسلة له للضباط على ضرورة اتخاذ كل إجراءات السلامة للتخفيف من أسباب الخيانات، وإشغال هؤلاء الجنود بالأشغال الشاقة التي تحد من إخلاصهم ووفائهم لجبهة التحرير الوطني (Hautreux, 2013, pp. 78-79)

لتأتي سنة 1957 وتثبت التقارير الصادرة عن قيادات عسكرية العديد من الخيانات - من وجهة نظر الفرنسيين- من طرف المجنّدين، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الفرار والأخطر منها الفرار مع حمل السلاح والمعدات الحربية. وهو ما يعكس التناقض في استراتيجية جيش الاحتلال الفرنسي في التعامل مع قضية توظيف المجنّدين الجزائريين

إلى جانب جيش الاحتلال الفرنسي في تحقيق التهدة في الجزائر، لذلك سارعت السلطات العسكرية إلى التعامل الجدي مع هذا الملف عن طريق تفعيل ميكانيزمات ببيكولوجية للسيطرة على هذا الوضع المستجد بخصوص المجند الجزائري؛ فكانت المصالح المختصة تجري العديد من التربصات في الجانب النفسي للعسكريين لحمايتهم من جهة، والحد من انتشار (العدوى) إلى كامل الوحدات من جهة ثانية. (chauvin, 1995, pp. 22, 29)

- **التعليق رقم: 09:** مجلة الحوليات بدأت في الصدور منذ سنة 1929، أهتمت بالقضايا الإقتصادية والاجتماعية في فرنسا، ظهر أول عدد منها تحت عنوان: حوليات التاريخ الإقتصادي والاجتماعي بتاريخ: 05 جانفي 1929، برئاسة لوسيان فافر توفي 1956، ومارك بلوخ توفي 1944، عرفت تغييرا في اسمها في العديد من المرات لتستقر على الاسم الأول سنة 1945، استقرت المجلة في منهجها على الاهتمام بالفئات المهمشة، وقضاياهم الاجتماعية، الابتعاد عن التاريخ السياسي، معارضة الفكر الوضعاني، وركزت على شخصية المؤرخ وكيفية طرحه للقضايا التاريخية ومدى قدرته على استيعاب وطرح اشكالاته، ابتعدت عن التاريخ القومي، بعد وفات فافر سنة 1956، تولى رئاسة مجلة الحوليات المؤرخ الفرنسي فرنان برودال إلى غاية سنة 1969، وخلال سنوات السبعينات ابتعدت هذه المدرسة نوعا ما عن خطها الأول واقتربت من المنهج البنيوي، وأصبحت ترفض تأويل التاريخ المرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، كما برزت على صفحاتها مواضيع: تاريخ المرأة، عودة قضايا التاريخ السياسي بقوة خاصة مع اهتمام المجتمع الفرنسي بالرب العالمية الثانية، حرب الجزائر، لتغير المجلة اسنها من جديد سنة 1993 إلى: "التاريخ والعلوم الاجتماعية" (التيومي، المدارس التاريخية الحديثة، 2013، الصفحات 179-184، 186، 187)

- مؤرخ فرنسي عرف الثورة الجزائرية منذ أن كان طالبا بالجامعة، تعاطف معها قبل أن يأتي إلى الجزائر بعد الاستقلال ليساهم في عدد من النشاطات الثقافية بالجزائر العاصمة وهران وقسنطينة، له بعض المؤلفات مع محمد حربي حول: جبهة التحرير الوطني: وثائق وتاريخ، وله كتاب بعنوان: التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني". لكن هذا لم يمنعه من التمسك بالمعايير الغربية في كتابة تاريخ الشعوب الأخرى.

- **التعليق رقم: 10:** مؤرخ فرنسي عرف الثورة الجزائرية منذ أن كان طالبا بالجامعة، تعاطف معها قبل أن يأتي إلى الجزائر بعد الاستقلال ليساهم في عدد من النشاطات الثقافية بالجزائر العاصمة وهران وقسنطينة، له بعض المؤلفات مع محمد حربي حول: جبهة التحرير الوطني: وثائق وتاريخ، وله كتاب بعنوان: التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني". لكن هذا لم يمنعه من التمسك بالمعايير الغربية في كتابة تاريخ الشعوب الأخرى. ينظر: مجلة انسانيات : المرجع السابق.

#### قائمة المصادر والمراجع:

[/https://www.fisio.fr/cv/maurice](https://www.fisio.fr/cv/maurice).internet. (بلا تاريخ).

Archives d'Algérie). Aout, 2005. (témoignage d'Ali Kafi ,les préparatifs Offensives du 20 Aout 1955. Archives d'Algérie.22-19 الصفحات ،

Benjamin Stora .(1985) .*Dictionnaire Biographique des Militants Algériens 1926-1954* ., paris: l'harmatan.

Francois Xavier Hautreux .(2013) .*la guerre d'Algérie des Harkis 1954-1962* .france: edition perrin.

Gilbert Meynier .(2003) .*histoire intérieur du FLN 1954-1962* .Alger: Casbah édition.

Ives Courrière .(1969) .*la guerre d'Algérie, le temps des lioparts* .Paris: paris.

Jaurnan Franca .(2005) .*le 20 Aout un evenement qui change tout* .Alger: imprimerie.

luc Capdevila .(2017) .*femmes, Armée et éducation dans la guerre d'Algérie* .renne: presses universitaires de renne.

Maurice Faivre .(1995) .*les Combattans Musulmans de la guerre d'Algérie* .paris: l'Harmattan.

Pierre Vidale naquet .(2001) .*Algérie 1956 , livre blanc sur la repression* .alger :édition barzakh.

Stephanie Chauvin) .octobre -decembre , 1995 .(des Appelés pas comme les autres?, les conscrits Français de souche Nord-Africaine pondant la Guerre d'Algérie, in vingtième siècle .*revue d'histoire n 48*.

جريدة الخبر. (06 جويلية 2013). *تاريخ الثورة يكتبه الفرنسيون*. الجزائر : جريدة الخبر.

محمد العربي الزبيري. (1984). *الثورة الجزائرية في عامها الأول*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

محمد حربي وجلبير منيي. (بلا تاريخ). *الثورة الجزائرية في تمثلات الآخر، قراءة محمد حربي وجلبير منيي لكتاب* <https://doi.org/10.4000/inssanyat.6607> *أكنوبة فرنسية، العودة إلى حرب الجزائر*.

مولود قاسم نايت بلقاسم. (2007). *ربود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر*. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر.

الهادي التيمومي. (2013). *المدارس التاريخية الحديثة*. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر.

هلايلي محمد الصغير. (2013). *مذكرات الرائد هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس*. الجزائر : دار القدس العربي.